

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى مساهمي
شركة الشرقية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع وشركتها التابعة
ص.ب : ٥٧
الرمز البريدي : ١١٨
سلطنة عمان

تقرير عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة لشركة الشرقية للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (يشار إليهم معا "المجموعة") ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي المنفصلة والموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المنفصلة والموحدة ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المنفصلة والموحدة ، وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة والموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة ، بما في ذلك ملخص لاهم السياسات المحاسبية.

في رأينا ان القوائم المالية المنفصلة والموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وإدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. تم وصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقا لمدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة في سلطنة عمان ، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وطبقا لقواعد مجلس معايير السلوك الدولية. نعتقد ان أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

تقرير مدققى الحسابات المستقلين (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية

ان مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك الامور التي، في رايها المهني، كانت لاكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة للسنة الحالية، تم تناول هذه الامور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة ككل، وفي تكوين رايها بشأنها، ونحن لا نقدم رايها منفصلاً بشأن هذه الامور.

لقد قررنا ان المسألة الموضحة أدناه هي مسألة التدقيق الرئيسية التي نبلغكم بها في تقريرنا :

كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية

مسألة التدقيق الرئيسية
استثمارات في اصول مالية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
راجع السياسات المحاسبية للبيانات المالية المنفصلة
والموحدة والايضاح ١/٧

تضمنت اجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بذلك ، من بين أمور أخرى :

- تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية الرئيسية الخاصة بعملية الادارة لتقييم الاستثمار ؛
- قمنا بتكليف اخصائين التقييم الداخلي لدينا بتقييم مدى ملائمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية، وكذلك تقييم المنهجية المستخدمة من قبل ادارة المجموعة بناء على معرفتنا بالأنشطة التجارية والصناعية؛
- تقييم معقولية التدفقات النقدية المستقبلية للإدارة والتنبؤ حيث يتم استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة لتحديد القيمة العادلة والعملية التي تم بها إعدادها بما في ذلك اختبار الحسابات الأساسية ؛ و
- تقييم مدى كفاية الإفصاح المتعلق بهذه الاستثمارات.

تشمل الأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر استثمارات في أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تبلغ ٨٤١,٢٩٧ ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تشكل ٥٪ من إجمالي أصول المجموعة. يعتبر تقييم استثمارات المجموعة غير المسعرة من أمور التدقيق الرئيسية بسبب درجة التعقيد التي ينطوي عليها تقييم هذه الأدوات وأهمية الأحكام والتقديرات التي أجرتها الإدارة.

على وجه الخصوص ، فإن تقييم الاستثمارات المصنفة بالمستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وذاتية بطبيعتها وتنطوي على درجة عالية من عدم التأكد من التدوير حيث أن أحد المدخلات المهمة أو أكثر من التقييم لا يعتمد على أسعار السوق النشطة أو بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير رئيس مجلس الادارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة ، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المنفصلة والموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها.

ان رايها حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة لا يعطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن اي شكل من أشكال الاستنتاج التاكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى ، وعند القيام بذلك ، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المنفصلة والموحدة او معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو خلافاً لذلك يبدو انه تم تحريفه مادياً. اذا استنتجنا ، بناء على العمل الذي قمنا به ، ان هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى ، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة للقوائم المالية المنفصلة والموحدة

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، وإعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال، والأحكام السارية من قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩، والنسبة للضوابط الداخلية التي تحددها الإدارة، فهي ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية منفصلة وموحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المنفصلة والموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم شركة الأم، وقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح - إذا اقتضى الأمر - عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية شركة الأم والمجموعة أو إيقاف النشاط، أو ألا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

أولئك المكلفين بالحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للشركة الأم والمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والموحدة ككل خالية بشكل عام من أي أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وأن نقوم بإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق - التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية - ستكشف دائماً عن المخالفات الجوهرية عند وجودها، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن الغش والخطأ، وتعتبر جوهرية - سواء بصورة فردية أو في مجموعها - إذا أمكن التوقع بشكل معقول أنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين المأخوذة على أساس تلك القوائم المالية المنفصلة أو الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية، ونواظب على قدر من الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود مخالفات جوهرية في القوائم المالية المنفصلة والموحدة، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لدرء تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف مخالفات جوهرية ناتجة عن الغش تعتبر أعلى من مخاطر المخالفات الجوهرية الناشئة عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن الاحتيال أو التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء العرض أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية، والإفصاحات المتعلقة بها التي قدمتها الإدارة.
- استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي و - على أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها - ما إذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة الأم والمجموعة على الاستمرار بمزاولة نشاطهما. وإذا انتهينا إلى وجود شكوك كبيرة بشأن فاس الأمر يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقوائم المالية المنفصلة والموحدة أو إلى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. ومع أن ندانجنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة الأم والمجموعة عن الاستمرار في مزاولة نشاطها.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة (تابع)

- تقييم العرض العام والبنية والمحتوى للقوائم المالية المنفصلة والموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والموحدة تظهر المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة التدقيق الملائمة والكافية، فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة. نحن مسئولين عن توجيه والإشراف على، وأداء عملية تدقيق المجموعة. ونظل مسئولين عن رأينا بعد عملية التدقيق.
- نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق عملية التدقيق، وتوقيتها، ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بعملية التدقيق.
- كما قمنا بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد امتثلنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، بحسب الأحوال.
- من الأمور التي تم تبليغها للمكلفين عن الحوكمة، هي التي نرى أنها كانت بالغة الأهمية في تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي مسائل هامة تتعلق بالتدقيق. نحن نبين هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات، ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفشاء العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر في تقريرنا لأن النتائج السلبية المترتبة على القيام بذلك من المتوقع بشكل معقول تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا، أن القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة الأم والمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تتوافق من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال وقانون الشركات التجارية بسلطنة عمان لعام ٢٠١٩.

ر. تمام محاسبون قانونيون
س. ر. ق. ١٠٩٨٩٧٧
Abu Timam
Grant Thornton
C.R. No. 1098977
Chartered Certified Accountants

ناصر المغيري

أبو تمام

(محاسبون قانونيون)

رقم الترخيص ل ١٠٢٤٥٨٧

٢١ فبراير ٢٠٢١ م